الثقافة المقاولاتية بين ضرورة المرافقة واحتياجات التمويل

Entrepreneurship culture between the need for accompaniment and funding needs

هنـــي طـه [1]، قدال زين الديـن [2]

[1] جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر، tahahenni@gmail.com

[2] جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر، zinedine.gueddal@univ-mosta.dz

تاريخ الاستلام: 2020/07/02 تاريخ القبول: 2020/07/21 تاريخ النشر: 2020/08/15

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى إعطاء نظرة أكثر شمولية حول الثقافة المقاولاتية، وبيان واقع هذه الممارسة في الجزائر، من خلال عرض لواقع الدعم والمرافقة المقاولاتية في الجزائر في سبيل ترقية ودعم المحيط المالي والثقافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الوكالة الوطنية لدعم القرض المصغر ANGEM.

أهم ما تم التوصل إليه في هذا البحث هو ضرورة التفكير في خلق منظومة متكاملة تعمل على نشر ثقافة المقاولاتية وإنعاش الحس المقاولاتي في المجتمع وهذا من خلال نشر التعليم المقاولاتي مع ضرورة تكوين القائمين على عملية التعليم المقاولاتي، وتكوين المقاولين لضمان فعاليتهم، بالإضافة إلى ضرورة توفير آليات دعم ومرافقة تساعد الشباب وكذا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على احتضان مشاريعهم بتوفير الدعم المالي والفني لتمكينهم من خلق مشاريعهم وتطويرها.

كلمات مفتاحيه: ثقافة المؤسسات؛ المقاولاتية؛ التمويل.

تصنيفات JEL: M14؛ M13؛ D92

Abstract:

This research aims to provide a more comprehensive view of the entrepreneurial culture and the reality of this practice in Algeria, as well as a presentation of the reality of support and accompanying entrepreneurship in Algeria in order to promote and support the financial environment of small and medium enterprises through the National Agency for Microfinance Support ANGEM.

The most important thing reached in this research is the need to think about creating an integrated system that works to spread the culture of entrepreneurship and revive the entrepreneurial sense in society, and this is

through the dissemination of entrepreneurial education with the need to form those responsible for the process of entrepreneurial education, and the formation of contractors to ensure their effectiveness, in addition to the need to provide mechanisms Support and escort that helps youth as well as small and medium enterprises to embrace their projects by providing financial and technical support to enable them to create and develop their projects.
Keywords : Institutional culture ; Entrepreneurship ; Financing.
JEL Classification Codes : M14, M13, D92

1. مقدمة :

عرف مجال المقاولاتية اهتمام كبير من طرف مختلف الباحثين ودول العالم، لما له من دور هام في التنمية الاقتصادية، والجزائر بدورها اعتمدت سياسات وبرامج في سبيل ترقية المقاولاتية، إلا أن نجاح ذلك مرتبط بمدى تعزيز ثقافة وروح المقاولاتية لدى مختلف فئات المجتمع.

ومن هذا المنطلق يتم طرح **الإشكالية** التالية:

ما مدى تأثير كل من المرافقة والتمويل في نشر الثقافة المقاولاتية؟

من الإشكالية العامة يتم طرح **التساؤلات** التالية:

- ✓ لماذا الاهتمام بالمقاولاتية؟
- ✓ ما هو واقع الممارسة المقاولاتية من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟
- ✓ ما هو واقع الدعم والمرافقة المقاولاتية في الجزائر في سبيل ترقية ودعم المحيط المالي والثقافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

للإجابة على تساؤلات البحث، والإلمام بكل جوانبه، نضع **الفرضيات** التالية:

1. المقاولاتية هي جملة الإجراءات، الخطوات والنشاطات التي يقوم من خلالها المقاول بتعبئة واستغلال الموارد المختلفة من اجل تحويل الفرص إلى مشروع منظم ومهيكل.

2. أولت الجزائر اهتماما بالغا بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتباره قطاع استراتيجي وذلك من خلال وضع ترسانة من القوانين والتشريعات التي تنظم عملية إنشاء هذا النوع من المؤسسات.

3. عمدت الجزائر على خلق العديد من الهياكل، الآليات والبرامج التي تدعم، تمول وتشجع نمو وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا تعمل على الحد من المشاكل والمعوقات التي تواجهها.

1.1 أهداف البحث:

- محاولة استقراء بعمق علمي ومنهجي لبعض الإسهامات العلمية المقدمة في مجال المقاولاتية؛
- تشخيص واقع الممارسة المقاولاتية على المستوى الوطني؛
- الخروج بمجموعة من الاقتراحات والتوصيات استنادا إلى نتائج البحث.

2.1 منهجية البحث:

اعتمدنا في هذا البحث على المنهج التاريخي، وكذا المنهج الوصفي التحليلي وذلك باعتباره الأنسب لدراسة هذا الموضوع. حيث استعملنا المنهج التاريخي لتتبع أهم المحطات التاريخية التي ميزت تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أما المنهج الوصفي التحليلي فقد استخدم من اجل تغطية الجانب النظري فيما يتعلق بتوضيح مفهوم المقاولاتية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا تحديد دور هيئات الدعم والمرافقة في توفير الاحتياجات التمويلية لهذه المؤسسات.

2. مفاهيم أساسية حول المقاولاتية:

1.2 نشأة وتعريف المقاولاتية:

لقد نشأ وتطور البحث في مجال المقاولاتية حسب ثلاثة اتجاهات فكرية (الجودي، 2014-2015، صفحة 03)، فإلى غاية الستينات عرف هذا المجال سيطرة الاتجاه الوظيفي الذي يدرس المقاولاتية من الجانب الاقتصادي وذلك بالتركيز على نتائج المقاولاتية في محاولة منها للإجابة على التساؤلين التاليين: ما هو تأثير الأنشطة المقاولاتية على الاقتصاد؟ ماهي الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تشجع المقاولة؟ كما تضمن هذا الاتجاه محاولات عديدة لتعريف المقاول انطلاقا من وظائفه الاقتصادية، ليظهر بعده اتجاه ثاني يركز على دراسة خصائص الأفراد وتأثيرها على المقاولاتية باعتبارها وسيلة يمكن من خلالها فهم النشاط المقاولاتي انطلاقا من الخصائص النفسية والشخصية للمقاول، ومع بداية التسعينات ظهر

اتجاه جديد يهتم بدراسة الاقتصاد والمجتمع ككل وذلك من خلال دراسة العوامل الأساسية التي تسمح للمقاول والمؤسسة الجديدة بالنجاح.

استعملت كلمة المقاول لأول مرة سنة 1616 من طرف **Montchrétien** (**Danjou, 2002, p. 108**)، وكانت تعني الشخص الذي يوقع عقدا مع السلطات العمومية من اجل ضمان انجاز عمل ما، أو مجموعة أعمال مختلفة، كما عرف مصطلح المقاول تعريفات عديدة تطورت عبر الزمن.

وعليه فالمقاول هو الشخص الذي لديه الإرادة والقدرة على تجسيد فكرة جديدة أو اختراع على ارض الواقع، بهدف تحقيق عوائد مالية، عن طريق المخاطرة، ويتميز بالثقة بالنفس ويكتسب معارف تسييرية والقدرة على الإبداع (فلاح حسن، 2006، الصفحات 47-48).

تعرف المقاولاتية على أنها عبارة عن السيرورة التي تبدأ بفكرة وتنتهي بعرض منتوج جديد ذو قيمة في السوق، وبين اثنين المغامرة والتنسيق بين مختلف الموارد المتوفرة وخوض كافة المخاطر المترتبة عن هذه العملية، وبما أن السيرورة هو التجديد سواء على مستوى المنتوج المادي أو الفكري (الطرق والمناهج) أو اكتشاف مواد جديدة، فتنطوي المقاولاتية على مبدأ الإبداع (مراح، 2010، صفحة 26).

كما تعرف المقاولاتية حسب **Hisrich et Peters** على أنها نوع من السلوك يتمثل في السعي نحو الابتكار، تنظيم وإعادة تنظيم الآليات الاقتصادية والاجتماعية (فضيلة، بوطورة، و هواري، 11/10 ديسمبر2018، صفحة 03).

إذن المقاولاتية هي الأفعال والعمليات التي يقوم بها المقاول، لإنشاء مؤسسة جديدة، أو تطوير مؤسسة قائمة في إطار القانون السائد، من أجل إنشاء ثروة، من خلال الأخذ بالمبادرة وتحمل المخاطر والتعرف على فرص الأعمال ومتابعتها وتجسيدها على أرض الواقع

2.2 الثقافة المقاولاتية والروح المقاولاتية:

الثقافة المقاولاتية تعبر عن مجمل المهارات والمعلومات المكتسبة من فرد أو مجموعة من الأفراد ومحاولة استغلالها وذلك بتطبيقها في الاستثمار في رؤوس الأموال وذلك بإيجاد أفكار مبتكرة، إبداع في مجمل القطاعات الموجودة إضافة إلى وجود هيكل تسييري تنظيمي، وهي تتضمن التصرفات، التحفيز، ردود

أفعال المقاولين، بالإضافة للتخطيط واتخاذ القرارات التنظيمية والمراقبة (ماضي و حفيفي، 6/7/8 افريل 2010، صفحة 07).

الروح المقاولاتية هي مجموعة المؤهلات والقدرات التي تميز الشخصية المقاولاتية، وتعكس سلوك وتصرف الشخصية المقاولاتية (ايوب و اخرون، 2017، صفحة 14)، حيث لم يتفق الباحثين على حصرها.

ومن المقومات والعوامل التي تشجع الثقافة المقاولاتية نجد عدة عوامل تؤثر عليها سواء داخلية أو شخصية وأخرى خارجية تدفع إلى التوجه نحو المقاولة وتساهم في تطويرها وتنميتها (بوالريحان و بنون، 2018، صفحة 100)

فالعوامل الداخلية تتعلق أساسا بمجموعة من الصفات الشخصية والنفسية التي تميز الفرد المقاول وتأثر عليه لاختيار طريق المقاولة، أما بالنسبة للعوامل الخارجية فهناك العديد من العوامل تحيط بالفرد يمكن أن تساهم في بلورة وصقل وتحويل تفكيره من تفكير عادي إلى تفكير مقاولاتي وهي:

✍ **المحيط الاجتماعي**: يعتبر المحيط الاجتماعي عنصرا مهما في الدفع نحو إنشاء مقاولة ويتكون المحيط الاجتماعي من (اشواق و محمد، 2017، صفحة 252):

- **الأسرة**: للأسرة القدرة على نشر ثقافة المقاولة وتنمية القدرات المقاولاتية لأبنائها ودفعهم لتبني إنشاء المؤسسات كمستقبل مهني.
- **المؤسسات التعليمية ومراكز البحث العلمي**: ذلك من خلال إدراج ما يوحي إلى الثقة بالنفس وقوة العزيمة وجوانب الإبداع في المقررات الدراسية في مختلف المواد التي تدرس أو وضع مادة عن المقاولاتية.
- **مؤسسات التكوين والتعليم المهنيين**: ترتبط مؤسسات التكوين والتمهين والتعليم المهني ارتباطا بالمقاولة كون المتربص مكتسب لحرفة ما أو مهارة فنية قد تؤهله في المستقبل من التطلع إلى مقاولة وعرض فكرته على إحدى الحاضنات.
- **الدين**: يدعو الدين الإسلامي الحنيف إلى العمل وإتقانه وكذا الاعتماد على النفس في الحصول على القوت.
- **العادات والتقاليد**: تعتبر العادات والتقاليد من العوامل المؤثرة على التوجه لإنشاء المؤسسات، فالمجتمعات البدوية تمارس الزراعة والرعي مع أبنائها، أما الصناعات التقليدية فتتوارثها الأجيال.

✍ **هيئات الدعم والمرافقة:** تلعب هيئات الدعم والمرافقة دورا أساسي في الرفع من الثقافة المقاولاتية.

3.2 عناصر الثقافة المقاولاتية:

فالحديث عن الثقافة المقاولاتية يقودنا للتعرف على مختلف العناصر المشكلة لهذه الثقافة سواء ما تعلق الأمر بالحاجة إلى الانجاز، الثقة بالنفس، الرؤية المستقبلية، الرغبة في الاستقلالية...الخ (عبد الحميد، 2002، الصفحات 30-34)

✍ **الحاجة إلى الانجاز:** تقديم أفضل أداء والسعي إلى انجاز الأهداف وتحمل المسؤولية، والعمل على الابتكار والتطوير المستمر والتميز.

✍ **الثقة بالنفس:** حيث يمتلك المقومات الذاتية والقدرات الفكرية على إنشاء مشروعات الأعمال، وذلك من خلال الاعتماد على الذات والإمكانيات الفردية، وقدرته على التفكير والإدارة، واتخاذ القرارات لحل المشكلات ومواجهة التحديات المستقبلية، وذلك بسبب وجود حالة من الثقة في النفس، والاطمئنان لقدراتهم وثقتهم بها.

✍ **الرؤية المستقبلية:** التطلع إلى المستقبل بنظرة تفاؤلية، وإمكانية تحقيق مركز متميز ومستويات ربحية متزايدة.

✍ **التضحية والمثابرة:** يتحقق نجاح المقاولة وضمان استمراريتها من خلال المثابرة والصبر والتضحية برغبات آنية من اجل تحقيق أمال ورغبات مستقبلية.

✍ **الرغبة في الاستقلالية:** يقصد بها الاعتماد على الذات في تحقيق الأهداف والغايات، والسعي باستمرار لإنشاء مشروعات مستقلة لا تتصف بالشراكة، خاصة عندما تتوافر لديهم الموارد الكافية، كما يستبعد المقاولون العمل لدى الآخرين تجنبا لحالات التحجيم، بحيث يتمكنون من التعبير والتجسيد الحقيقي لأفكارهم وآرائهم وطموحاتهم، وهذا ما سماه **SHUMPETER** بـ"المملكة الصغيرة" **(Michel, 2009, pp. 21,22)**.

4.2 أهمية الثقافة المقاولاتية:

تمثل الثقافة المقاولاتية المحرك لإنشاء المؤسسات، فالثقافة تلعب دورا في غاية الأهمية في تماسك الأعضاء، والحفاظ على هوية الجماعة وبقائها، فالثقافة أداة فعالة في توجيه سلوك أفراد المجتمع ومساعدتهم

على اكتشاف قدراتهم على الإبداع واكتساب الثقة بالنفس، من خلال تحريك الدوافع النفسية والمالية نحو المقاولاتية.

3. واقع الممارسة المقاولاتية من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

1.3 ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

1.1.3 تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

التعريف الأول: تعريف الاتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

اعتمد الاتحاد الأوروبي في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المعايير التالية: عدد العمال، رقم الأعمال، استقلالية المؤسسة، حيث فرق الاتحاد الأوروبي في تعريفه بين المؤسسات المصغرة والمؤسسات الصغيرة والمؤسسات المتوسطة، حيث يضم النوع الأول من 01 الى09 عمال، أما النوع الثاني يضم من 10 إلى 49 عامل، في حين تضم المؤسسات المتوسطة ما بين 50 و250 عاملا، أما رقم أعمالها اقل من أربعين مليون وحدة نقدية أوروبية أو مجموع الميزانية لا يتجاوز سبعة وعشرون مليون وحدة نقدية أوروبية والتي لا تكون في حد ذاتها مملوكة بنسبة 25% من قبل مؤسسة أخرى (رابح و رقية، 2008، صفحة 31).

التعريف الثاني: تعريف البنك الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

اعتمد البنك الدولي في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على معيار عدد العمال في تقسيم المؤسسات، حيث اعتبر المؤسسة التي يعمل فيها اقل من 10 عمال ومبيعاتها الإجمالية السنوية حتى 100 ألف دولار وإجمالي الأصول حتى 10الاف دولار متناهية الصغر، والمؤسسة الصغيرة هي التي يعمل فيها من 10 إلى 49 عاملا وإجمالي الأصول والمبيعات حتى 03 مليون دولار، أما المؤسسات المتوسطة فيعمل بها من 50 إلى 100 عامل وإجمالي الأصول والمبيعات حتى 10 مليون دولار (خالد و ايوب، 07/06 ديسمبر 2017، صفحة 03).

التعريف الثالث: تعريف المشرع الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

❖ بالرغم من أن وجود المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر منذ الاستقلال إلا أن تحديد

محتواها ومضمونها لم يتم الفصل فيه إلا بعد ظهور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 01-18 المؤرخ في 12ديسمبر2001 (الجريدة الرسمية العدد 77، 2001، صفحة 04)، الذي حددت أحكامه المفهوم الدقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلى أساسه يتم دعم هذه المؤسسات وترقيتها من قبل مختلف السلطات العمومية عن طريق اتخاذ عدة تدابير أهمها: تحسين نوعية المعلومات الصناعية التجارية الاقتصادية والمهنية المتعلقة بالقطاع، تسهيل الوصول إليها وتشجيع بروز مؤسسات جديدة والحث على تنافسيتها والمساعدة على توفير المناخ الاستثماري الملائم بتكوين الموارد البشرية الملائمة، وتشجيع الروح المقاولاتية والإبداع فيها ولتحقيق هذا تم إبرام بروتوكول تعاون بين وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي بغرض ربط المؤسسة بالبحث العلمي.

حسب المادة الرابعة من القانون رقم 01-18 "تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع أو الخدمات" تشغل من 01 إلى 250 شخصا، لا يتجاوز مجموع رقم أعمالها السنوي ملياري دج أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة مليون دج (المركز الديمقراطي العربي، 2019).

❖ وجاءت المحاولة الثانية لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل المشرع الجزائري في المادة الخامسة من القانون رقم 17-02 المؤرخ في 10 يناير 2017 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (الجريدة الرسمية العدد 02، 2017، صفحة 05)، تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة "مهما كانت طبيعتها القانونية، بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات تشغل من 01 إلى 250 شخصا، لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة ملايير دج، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار دج.

وبشكل تفصيلي تعرف المؤسسة المتوسطة بأنها مؤسسة تشغل ما بين 50 إلى 250شخصا، ورقم أعمالها السنوي ما بين أربعمائة مليون دج إلى أربعة ملايير دج، أو مجموع حصيلتها السنوية ما بين مائتي مليون دج إلى مليار دج.

كما تعرف المؤسسة الصغيرة بأنها مؤسسة تشغل ما بين 10الى 49شخصا، ورقم أعمالها السنوي

لا يتجاوز أربعمائة مليون دج، أو مجموع حصيلتها السنوية لا تتجاوز مائتي مليون دج.

من خلال تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نلاحظ أن المشرع الجزائري أعطى الأولوية لمعيار عدد العمال ورقم العمال أو مجموع الحصيلة لتصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2.1.3خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الدعامة والركيزة الأساسية لكثير من اقتصاديات البلدان النامية وأداة للبناء الاقتصادي وذلك لتمتعها بجمله من الخصائص تميزها عن باقي المشاريع الأخرى نذكر أهمها:

- **خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتعلقة بالعملاء**

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحمل الطابع الشخصي بشكل كبير فهي غالبا مؤسسات فردية، عائلية، شركات أشخاص، وبالتالي تكون هناك علاقة عائلية أسرية وبينهم روابط شخصية وبالتالي يؤدي هذا إلى الولاء والانتماء إلى هذه المؤسسة (احمد، 2011، صفحة 29)؛
- يسود الطابع غير الرسمي على التعامل بين العاملين والمالكين؛
- معرفة العملاء والسوق بشكل مفصل، فسوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محدود نسبيا، والمعرفة الشخصية للعملاء يجعل من الممكن التعرف على شخصياتهم واحتياجاتهم بشكل مفصل.

- **خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتعلقة بالجوانب الإدارية والتنظيمية**

- هناك تشابك واضح بين الملكية والإدارة؛
- استقلالية الإدارة في اتخاذ قراراتها؛
- الإدارة لديها قدرة على التكيف مع العمل بالإضافة إلى أن الهيكل التنظيمي غير معقد ويتميز بالبساطة.

- **خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتعلقة برأس المال والتمويل**

- ملكية رأس المال من قبل مالك أو عدد قليل من المالكين؛
- مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة غالبا ما تكون ذاتية حيث لا يستطيع المشروع في الغالب الحصول على قروض كبيرة وخارجية بل يعتمد على المدخرات الشخصية (مروه و نسيم، 2007، صفحة 97)؛

- انخفاض تكلفة الإدارة وقلة المصروفات، وسهولة الدخول في السوق والخروج منه بصورة جيدة.

3.1.3 أهمية ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات الوطنية:

يتم قياس دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في الاقتصاد من خلال ثلاثة معايير رئيسية هي المساهمة في التشغيل، الإنتاج، وحصتها من العدد الكلي للمؤسسات في الاقتصاد (ليث و بلال محمود، 2011، صفحة 33)حيث:

- توفر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مصدر منافسة محتمل وفعلي للمؤسسات الكبيرة وتحد من قدرتها على التحكم في الأسعار؛
- تعتبر هذه المؤسسات المصدر الرئيسي لتوفير الوظائف في الاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سواء؛
- هذه المؤسسات عبارة عن بذور أساسية للمؤسسات الكبيرة؛
- تمتاز هذه المؤسسات بأنها توفر بيئة عمل ملائمة حيث يعمل صاحب المشروع والعاملين جنبا إلى جنب لمصلحتهم المشتركة؛
- هذا النوع من المؤسسات يساعد في تطوير وتنمية المناطق الأقل حظا في النمو والتنمية وتدني مستويات الدخل وارتفاع معدلات البطالة؛
- تعتبر هذه المؤسسات من المجالات الخصبة لتطوير الإبداعات والأفكار الجديدة.

2.3.الصعوبات والمشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعض المشاكل والصعوبات التي تحد من قدرتها على العمل ومساهمتها في دفع عجلة النمو الاقتصادي ويمكن تقسيم هذه المشاكل إلى أربع مجموعات (نبيل، 2007، صفحة 96):

المجموعة الأولى: مشاكل متعلقة بصغر الحجم: والتي تمنع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير التي تستمتع بها أمثالهم من المؤسسات الكبيرة.

المجموعة الثانية: مشاكل متعلقة بصعوبة الحصول على مدخلات الإنتاج: فالمؤسسات الكبيرة تكون لها

فرصة أكبر للدخول للأسواق والائتمان والعمالة والبنية المعلوماتية والتكنولوجية مقارنة بفرص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويرجع سبب ذلك إلى أن الموردين يجدون أن التعامل مع المؤسسات الكبيرة أيسر وأرخص وأكثر أمانا من التعامل مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المجموعة الثالثة: مشاكل ذاتية ترتبط بالمؤسسة نفسها وظروفها الإنتاجية: والتي تتولد من طبيعة المشروع وخصائصه وتنجم أصلا عن طبيعة الأساليب الفنية والاقتصادية المعتمدة في عملية الإنتاج والإدارة.

المجموعة الرابعة: مشاكل متعلقة بالتحيز في السياسات الحكومية: وهي المشاكل التي تتولد خارج المؤسسة ولا تخضع في إجراءاتها وحدودها لإدارة صاحب المؤسسة، وترتبط معظمها بالسياسات والإجراءات الحكومية من جهة، وبالمحددات والظروف الموضوعية المحيطة بالمشروع من جهة ثانية، ففي العديد من الدول وخاصة النامية نجد أن السياسات الحكومية تكون متحيزة لصالح المؤسسات الكبيرة.

4 واقع الدعم والمرافقة المقاولاتية في الجزائر:

1.4واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

يعرف قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة الأخيرة وتيرة نمو متسارعة نتيجة المجهودات الكبيرة التي تبذلها الدولة من اجل ترقيته وتطويره، إيمانا منها بالدور البالغ الذي تلعبه في دفع وتيرة التنمية إلى الأمام.

❖ تطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

لقد ساهمت عديد الإجراءات المتخذة من طرف الدولة وهيئاتها وهياكلها في تسهيل عملية إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال منح جملة من التحفيزات الجبائية والجمركية، الأمر الذي ادى إلى تطور ملحوظ في عددها، والجدول التالي يبين تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الجدول 1: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2001-2018

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
العدد	245358	261863	288587	312959	342788	376767	410959	519526	587494	619072
الزيادة	-	16505	26724	24372	29829	33979	34192	108567	67968	31578

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
العدد	658737	687386	747934	851511	934569	1022621	1060289	*1093170
الزيادة	39665	28649	60548	103577	83058	88052	37668	32881

*إحصائيات النصف الأول من سنة **2018**

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى مجموعة من المعطيات من نشرية المعلومات الاقتصادية والإحصائية، وزارة الصناعة والمناجم من موقع **www.mdipi.gov.dz**

نلاحظ من خلال الجدول أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد عرف تطورا ملحوظ ومستمر طول الفترة الممتدة من 2001 إلى غاية النصف الأول من سنة2018، ليصل عددها إلى 1093170 مع نهاية النصف الأول من **سنة** 2018 (نشرية المعلومات الاقتصادية والاحصائية)، بزيادة تقدر بـ847812 مؤسسة.

فالزيادة المعتبرة في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتوزع عبر مختلف النشاطات الاقتصادية المتمثلة في الخدمات، البناء والأشغال العمومية، الصناعة، الفلاحة والصيد البحري، خدمات ذات صلة بالصناعة، وكذا عبر مختلف المناطق الجغرافية الوطنية، بالإضافة إلى التركيبة النوعية لها.

2.4سياسات واليات دعم الثقافة المقاولاتية في الجزائر من خلال الوكالة الوطنية لدعم القرض المصغر ANGEM

إن التحول الاقتصادي الذي عرفته السياسة الاقتصادية في الجزائر مع نهاية الثمانينات إلى يومنا هذا، أعطى مجالا ودعما لنمو وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يظهر ذلك من خلال ادخال العديد من التدابير لتطوير الفكر والثقافة المقاولاتية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتحسين قدرتها التنافسية وقدرتها على التصدير، فقد قامت الحكومة الجزائرية في سبيل ترقية ودعم المحيط المالي لهذه المؤسسات إلى إنشاء هيئات متخصصة في إنعاش هذا القطاع الحساس من بين هاته الهيئات نجد الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

❖ التعريف بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM

ظهر القرض المصغر لأول مرة في الجزائر سنة 1999 إلا انه لم يعرف –في صيغته السابقة– النجاح

الذي كانت تتوقعه السلطات العمومية منه، بسبب ضعف عملية المرافقة أثناء مراحل إنضاج المشاريع ومتابعة انجازها، قد تبين ذلك خلال الملتقى الدولي الذي نظم في ديسمبر 2002 حول موضوع " تجربة القرض المصغر في الجزائر" (ANGEM, Présentation)، وبناء على التوصيات المقدمة خلال هذا التجمع، الذي ضم عددا معتبرا من الخبراء في مجال التمويل المصغر، تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي2004 المعدل (الجديدة الرسمية العدد 06، 2004، صفحة 08)، وهي هيئة وطنية ذات طابع خاص تستهدف كل الأشخاص البطالين أو أولئك الذين يمارسون عملا مؤقتا وكذلك الذين ليس لديهم دخل بالإضافة إلى الأشخاص غير المؤهلين للاستفادة من القروض البنكية ويملكون الروح المقاولاتية، المهارة، الكفاءة ويرغبون في إنشاء نشاطهم أو مؤسستهم المصغرة، فبإمكانهم التوجه إلى الوكالة للاستفادة من قرض بدون فوائد، ولإنشاء أو إعادة إحياء نشاطهم.

❖ مهام الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM

تشكل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر أداة لتجسيد سياسة الحكومة فيما يخص محاربة الفقر وتتمثل مهامها الأساسية في(ANGEM, Objectifs et Missions) :

- تسيير جهاز القرض المصغر وفق التشريع والتنظيم المعمول بهما؛
- دعم، نصح ومرافقة المستفيدين من القرض المصغر في تنفيذ أنشطتهم؛
- منح سلف بدون فوائد؛
- إبلاغ المستفيدين، ذوي المشاريع المؤهلة للجهاز، بمختلف المساعدات التي تمنح لهم بهدف نشر الثقافة المقاولاتية؛
- ضمان متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربط هؤلاء المستفيدين بالوكالة بالإضافة إلى مساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم.

كما تكلف الوكالة على وجه أخص بما يلي:

- تشكيل قاعدة المعطيات حول الأنشطة والأشخاص المستفيدون من الجهاز،
- نصح ودعم المستفيدين من جهاز القرض المصغر في عملية التركيب المالي ورصد القروض،
- تكوين علاقات دائمة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتنفيذ خطة التمويل ومتابعة انجاز المشاريع واستغلالها والمشاركة في تحصيل الديون غير المسددة في آجالها.
- إبرام اتفاقيات مع كل هيئة ومؤسسة أو منظمة هدفها القيام بأنشطة إعلامية وتحسيسية وكذا مرافقة المستفيدين من القرض المصغر في إطار تنفيذ أنشطتهم، وذلك لحساب الوكالة.

❖ **المهام العملية للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر** ANGEM

إن الوكالة ممثلة على المستوى المحلي من خلال 49 وكالة ولائية موزعة عبر كافة أرجاء الوطن منها وكالتين (02) بالجزائر العاصمة كما أن هذه الشبكة مدعمة بخلايا مرافقة متواجدة على مستوى الدوائر، تتمثل المساعدات الممنوحة للمستفيدين من القرض المصغر فيما يلي:

- تضمن الوكالة الدعم والنصح والمساعدة التقنية فضلا عن مرافقة مجانية للمقاولين أثناء تنفيذ أنشطتهم؛
- تمنح قرض بنكي بدون فوائد؛
- يمكن منح قروض بفوائد مخفضة ب 100%؛
- تمنح فترة سماح تقدر بثلاثة سنوات لتسديد القرض البنكي.

❖ **الإعفاءات الجبائية للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر** ANGEM

بإمكان المتعاملين مع الوكالة الاستفادة من الإعفاءات الجبائية والتي تعتبر كتحفيز لممارسة العمل المقاولاتي نذكر منها(ANGEM, Aides et avantages accordés) :

- إعفاء كلي من الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات لمدة ثلاث (3) سنوات؛
- إعفاء من رسم العقاري على البنايات المستعملة في الأنشطة التي تمارس لمدة ثلاث (3) سنوات؛
- تعفى من رسم نقل الملكية، الاقتناءات العقارية التي يقوم بها المقاولون قصد إنشاء أنشطة صناعية؛
- الإعفاء من جميع حقوق التسجيل، العقود المتضمنة تأسيس الشركات التي تم إنشاؤها من قبل المقاولون؛

- يمكن الاستفادة من الإعفاء الضريبي على القيمة المضافة، مقتنيات مواد التجهيز والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار الخاص بالإنشاء؛
- تخفيض من الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات، وكذا من الرسم على النشاط المهني المستحق عند نهاية فترة الإعفاءات، وذلك خلال الثلاث سنوات الأولى من الإخضاع الضريبي، ويكون هذا التخفيض كالتالي:
  - ✓ السنة الأولى من الإخضاع الضريبي: تخفيض بنسبة 70٪؛
  - ✓ السنة الثانية من الإخضاع الضريبي: تخفيض بنسبة 50٪؛
  - ✓ السنة الثالثة من الإخضاع الضريبي: تخفيض بنسبة 25٪.

تحدد الرسوم الجمركية المتعلقة بالتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في تحقيق الاستثمار بتطبيق نسبة 5٪.

❖ دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEMفي دعم الثقافة المقاولاتية من خلال المرافقة والتمويل

تمنح الوكالة صيغتين من التمويل على حسب المشروع إما تمويل لشراء المواد الأولية، أو تمويل ثلاثي (المرسوم التنفيذي رقم 19-137، 2019، صفحة 11):

➢ الصيغة الأولى قرض شراء المواد الأولية (وكالة – مقاول)

هي قروض بدون فوائد تمنح مباشرة من طرف الوكالة تحت عنوان شراء مواد أولية لا تتجاوز 100.000 دج، وهي تهدف إلى تمويل الأشخاص الذين لديهم معدات صغيرة وأدوات ولكن لا يملكون أموال لشراء المواد الأولية لإعادة أو إطلاق نشاطهم، وقد تصل قيمتها إلى 250.000 دج على مستوى ولايات الجنوب، بينما مدة تسديد هذه السلفة لا تتعدى 36 شهرا.

➢ الصيغة الثانية التمويل الثلاثي (وكالة – بنك – مقاول)

هي قروض ممنوحة من قبل البنك والوكالة بعنوان إنشاء نشاط، تكلفة المشروع لا يمكن أن تتجاوز 1.000.000 دج، يقدم التمويل كالتالي:

- قرض بنكي بنسبة 70 ٪ ؛
- سلفة الوكالة بدون فوائد 29 ٪ ؛
- 1٪ مساهمة شخصية .

وقد تصل مدة تسديده إلى ثماني (8) سنوات مع فترة تأجيل التسديد تقدر بثلاثة (3) سنوات بالنسبة للقرض البنكي.

الشكل 1: القروض الممنوحة حسب نمط التمويل إلى غاية 30 جوان 2019.

المصدر: وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
www.angem.dz/article/prets-octroyes/

نلاحظ من خلال الشكل 01 أن التمويل لشراء المواد الأولية هو الذي يستحوذ نسبة كبيرة من إجمالي القروض التي تمنحها الوكالة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقدرة بـ 90.45% مقارنة بالتمويل الثلاثي الذي يكون بين الوكالة، البنك والمستثمر(ANGEM, Prêts octroyés) .

الشكل 2: القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط إلى غاية 30 جوان 2019.

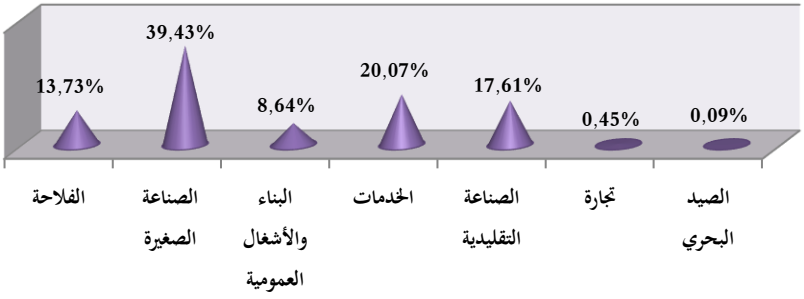

المصدر: وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، مرجع سابق.

نلاحظ من خلال الشكل 02 أن الصناعة الصغيرة تمثل أكبر نسبة من حجم القروض التي تمنحها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر إلى كافة القطاعات بنسبة 39.43 % هذا خلال السداسي الأول

من سنة 2019، يليها قطاع الخدمات بـ 20.07%، ثم قطاع الصناعة التقليدية بـ17.61%، فيأتي قطاع الفلاحة بـ13.73%، ثم قطاع البناء والأشغال العمومية بـ8.64%، ثم قطاع التجارة بـ0.45%، وأخيرا نجد قطاع الصيد البحري بنسبة ضئيلة تقدر بـ0.09%.

الشكل 3: القروض الممنوحة حسب المستوى التعليمي إلى غاية 30 جوان 2019.

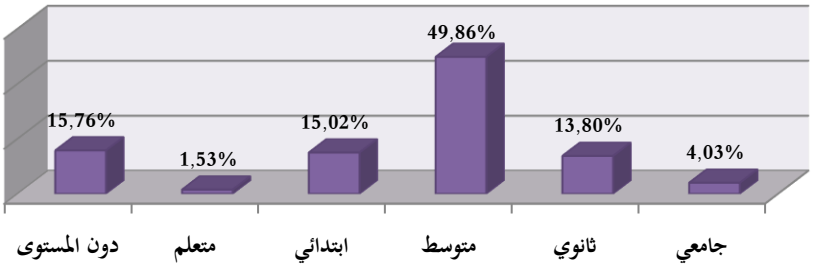

المصدر: وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، مرجع سابق.

نلاحظ من خلال الشكل 03 المستوى التعليمي الغالب للشباب المقاول، حيث أن المستوى التعليمي يمثل عاملا مهما في تحديد سمات وخصائص هؤلاء الشباب المقاول ومدى تأثيره على تجسيد المشروع المقاولاتي فنجد أن أكبر نسبة من القروض الممنوحة هي لأصحاب المستوى المتوسط، دون المستوى والابتدائي بنسبة 49.86%، 15.76%، 15.02% على التوالي، اقل نسبة للقروض الممنوحة سجلت لدى أصحاب المستوى الجامعي بـ4.03% فهذا يعكس توجه الشباب الجامعي إلى العمل في الوظيفة.

الشكل 4: توزيع القروض الممنوحة حسب الجنس إلى غاية 30 جوان 2019.

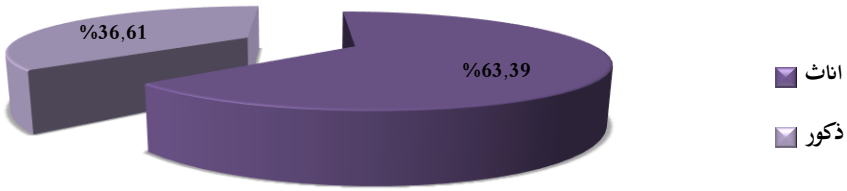

المصدر: وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، مرجع سابق.

نلاحظ من خلال الشكل 04 أن 63.39% من حجم القروض هو مقدم لفئة الإناث وهذا راجع إلى اهتمام أكثر بالمقاولاتية عند فئة الإناث أكثر منه عند فئة الذكور.

الشكل5: القروض الممنوحة حسب الشريحة العمرية إلى غاية 30 جوان 2019.

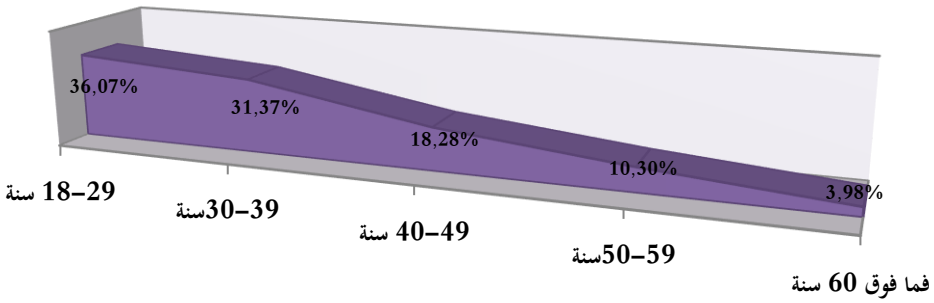

المصدر: وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، مرجع سابق.

نلاحظ من خلال الشكل 05 أن الفئة العمرية 18-29 سنة تمثل أعلى نسبة في الاستفادة من القروض الممنوحة وهذا بنسبة 36.07%، حيث أن الشباب يملك من الروح المقاولاتية والرغبة ما يكفي للولوج لعالم المقاولاتية، ثم تليها الفئة العمرية من 30-39 سنة بنسبة 31.37% فكلما زاد العمر انخفضت رغبت الأشخاص في إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة، إلى أن تصل نسبة القروض الممنوحة إلى 3.98% هذا فيما يتعلق بالأشخاص فوق سن 60، هذا يعني أن العمر بإمكانه أن يكون عائقا في إنشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة.

3.4 آفاق نشر الثقافة المقاولاتية من خلال إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 98% من المؤسسات المتواجدة في الجزائر وتوفر أكثر من 2.5 مليون منصب عمل ما جعل منها محركا حقيقيا للنمو والتشغيل، ومع تزايد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبوتيرة متصاعدة حوالي 09% (بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 852.053 مؤسسة في سنة 2014، ووصل إلى 934.569مؤسسة في سنة 2015 بينما وصل عدد هذه المؤسسات إلى 1.022.621مؤسسة في سنة 2016، تتمركز هذه المؤسسات ب69% في شمال البلاد، تشغل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 23.7% من اليد العاملة الناشطة إلى غاية 2016) (وزارة الصناعة والمناجم، 2017، صفحة 22) مما سمحت هذه النسبة إلى تجاوز أهداف المخطط الخماسي 2010-

2014 الذي كان يهدف إلى إنشاء 200.000 مؤسسة بما يعادل 20.000 مؤسسة سنويا، ويجب المحافظة على هذه الأرقام وتعزيزها في المستقبل بغية تكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبلوغ الأهداف التي ترمي إلى إنشاء 2.000.000 مؤسسة بحلول سنة 2030 .

5. تحليل النتائج:

سمحت لنا هذه الدراسة بالتوصل إلى النتائج التالية:

- من خلال عرضنا لتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نجد أن اهتمام الجزائر بهذه المؤسسات حديث العهد يرجع إلى بداية التسعينات فقط، حيث ركزت الجزائر قبل هذا على الصناعات المصنعة الكبيرة والمؤسسات التابعة للقطاع العمومي تماشيا والمنهج المتبع بعد الاستقلال.
- إن أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مازال ضعيفا ولم يحتل المكانة التي هو عليها في الاقتصاديات المتطورة، الناشئة وحتى النامية ويرجع هذا إلى جملة القيود التي مازالت تثبط الاستثمار.
- لنجاح انتشار الفكر المقاولاتي بين الشباب في الجزائر يستوجب الأمر توافر العديد من العناصر المكملة على رأسها التكوين والمرافقة الفعالة والتعليم المقاولاتي.

6. خاتمة:

إذا أردنا الرفع من نسبة إنشاء المؤسسات ودفع الأفراد نحو المقاولاتية، يجب تنمية روح المقاولة وإرساء الثقافة المقاولاتية كمطلب أساسي لحل أزمة البطالة وتحقيق الرقي الاقتصادي من خلال خلق القيمة المضافة، كما أن نجاح هذا يتوقف على مدى وجود إرادة سياسية حقيقية تنعكس من خلال إرساء العديد من الآليات التي تدفع الأفراد نحو المقاولاتية.

كما يمكن عرض الاقتراحات التالية:

- عرض النماذج الناجحة، زيادة الأيام الإعلامية والتحسيسية، الملتقيات والمحاضرات عن الفكر المقاولاتي التي من شأنها توسيع الشريحة التي تعنى بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ضرورة تطوير آليات نشر الفكر المقاولاتي على مختلف المستويات سواء المدارس أو الجامعات أو مراكز التكوين.

- ضرورة إعادة النظر في النظام التربوي والتعليمي بما يتيح لهم أن يكتسبوا مبادئ المسؤولية والاستقلالية الذاتية، وان يطرحوا روح المبادرة الشخصية منذ الصغر.
- إعادة النظر في سياسات هيئات الدعم من خلال: حجم الأموال المخصصة، القطاعات المستهدفة، تفعيل عمليات المرافقة والمتابعة بعد الإنشاء.
- تسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الأدوات والخدمات المالية الملائمة وذلك بتسهيل الوصول إلى التمويلات البنكية من خلال استخدام صندوق الإطلاق بهدف ضمان قروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية المؤسسات الناشئة في إطار المشاريع المبتكرة.
- وضع أنظمة جبائية محفزة وتتكيف مع طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ووضع إجراءات لمرافقة المستثمرين حيث يتم الإبقاء على جميع المزايا الممنوحة للمستثمرين في إطار قانون الاستثمار.
- نشر هيئات الدعم والمرافقة على مختلف تراب الوطن، فبعد هذه الهيئات من شأنه أن يفوت الفرصة للاستفادة أكثر من الخدمات التي تمنحها هذه الهيئات.

7. قائمة المراجع:

1. ANGEM. (s.d.). Aides et avantages accordés. Récupéré sur www.angem.dz/article/aides-et-avantages-accordes-aux-beneficiaires-du-micro-credit/
2. ANGEM. (s.d.). Objectifs et Missions. Récupéré sur www.angem.dz/article/objectifs-et-missions/
3. ANGEM. (s.d.). Présentation. Récupéré sur www.angem.dz/article/presentation/
4. ANGEM. (s.d.). Prêts octroyés. Récupéré sur www.angem.dz/article/prets-octroyes/
5. Danjou, i. (2002). l'entrepreneuriat : un champ fertile à la recherche de son unité. revue français de gestion (138) .
6. Michel, A. (2009). Réinventer l'entrepreneuriat: pour soi,pour nous, pour eux. Paris: l'Harmattan.
7. احمد مروه، و برهم نسيم. (2007). الريادة وادارة المشروعات الصغيرة2007. مصر: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات.
8. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الجديدة الرسمية العدد 06. (25 جانفي, 2004). الجزائر.
9. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الجريدة الرسمية العدد 02. (11 يناير, 2017). الجزائر.

10. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الجريدة الرسمية العدد 77. (15 ديسمبر, 2001). الجزائر.

11. الحسيني فلاح حسن. (2006). ادارة المشروعات الصغيرة- مدخل استراتيجي للمنافسة والتميز- (الإصدار الاول). عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع.

12. المادة 01 المرسوم التنفيذي رقم 19-137. (29 افريل, 2019). الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية25 مايو 2019، العدد 29.

13. المركز الديمقراطي العربي. (19 06, 2019). المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، مراحل تطورها و دورها في التنمية. تم الاسترداد من www. democraticac.de/?p=40830

14. بلقاسم ماضي، و عبير حفيفي. (6/7/8 افريل 2010). ثقافة المؤسسة والمقاولاتية. الملتقى الدولي حول المقاولاتية- التكوين وفرص الاعمال-. بسكرة.

15. بن قدور اشواق، و بلخير محمد. اهمية نشر ثقافة المقاولة وانعاش الحس المقاولاتي في الجامعة. العدد2017،11 . مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي لتامنغست، الجزائر.

16. بوطورة فضيلة، فاطمة الزهراء بوطورة، واحلام هواري. (11/10 ديسمبر2018). اهمية و دور دار المقاولاتية في الجامعة الجزائرية في نشر الثقافة المقاولاتية-دراسة حالة دار المقاولاتية بجامعة تبسة. الملتقى الوطني حول الجامعة المقاولاتية: التعليم المقاولاتي والابتكار. معسكر.

17. جواد نبيل. (2007). ادارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. لبنان: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

18. حياه مراح. اشكالية المقاول الجزائري الجديد. العدد2010،03 . مجلة دراسات اجتماعية، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات العلمية، جامعة سعيدة، الجزائر.

19. خوني رابح، و حسان رقية. (2008). المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها (الإصدار الاول). مصر: ايتراك للطباعة والنشر.

20. رحموني احمد. (2011). المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في احداث التنمية الشاملة في الاقتصاد الجزائري (الإصدار الاول). مصر: المكتبة المصرية.

21. صكري ايوب، و اخرون. واقع التعليم المقاولاتي في الجزائر. العدد04، 2017. مجلة اقتصاديات المال والأعمال، جامعة ميلة، الجزائر.

22. عبد الله ليث، و الوادي بلال محمود. (2011). المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية (الإصدار الاول). عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع.

23. فـاروق بوالريحـان، و خـير الـدين بنـون. دور دار المقاولاتيـة في نشـر الثقافـة والفكـر المقـاولاتي في الوسـط الجامعي كاداه لحل مشكلة البطالة لدى خريجي الجامعة- دراسة حالة دار المقاولاتية للمركز الجامعي بميلة-. العدد01،2018. مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المركز الجامعي ميلة، الجزائر.

24. قاشي خالد، و الشيكر ايوب. (07/06 ديسمبر 2017). المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر صعوبات و عراقيل. الملتقى الوطني حول اشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. الوادي: جامعة محمد خيضر.

25. محمد علي الجودي. (2014-2015). نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي-دراسة على عينة من طلبة جامعة الجلفة-(اطروحة دكتوراه). الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير، بسكرة: جامعة محمد خيضر.

26. مصطفى ابو ناعم عبد الحميد. (2002). ادارة المشروعات الصغيرة. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.

27. وزارة الصناعة و المناجم. (نوفمبر- ديسمبر, 2017). اداءات جيدة وافاق واعدة. مجلة .

28. وزارة الصـناعة والمنـاجم نشـرية المعلومـات الاقتصـادية والاحصـائية. (بـلا تاريـخ). تم الاسـترداد مـن www.mdipi..gov.dz